

## رئيس مجلس إدارة «الاعتماد المصرفي» طارق خليفة: متفائل بمستقبل لبنان رغم الظروف الراهنة



● رئيس مجلس الإدارة المدير العام طارق خليفة

لقد بات واضحاً، مدى خطورة تفاقم التحديات التي تواجه منذ فترة القطاع المصرفي في لبنان، وذلك في خضم تأزم حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة، والمشاحنات السياسية الداخلية، التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني.

هذا وتشير الدراسات إلى تراجع نمو الناتج المحلي المجلد بشكل ملحوظ، إلى جانب ارتفاع معدل عجز الموازنة. في حين قد يؤثر سلباً استمرار هذا التردّي الاقتصادي على قدرة المصارف في تمويل القطاع الخاص. بيد أنه، وعلى الرغم من جميع هذه المعطيات الضبابية التي تمّ عرضها، يحافظ رئيس مجلس إدارة الاعتماد المصرفي، طارق خليفة، على رؤيته الإيجابية للمستقبل.

«من الطبيعي ألا يشكّل الوضع الراهن في المنطقة حافزاً لتطور الاستثمار والاستهلاك»، هذا ما أدلى به خليفة. كما أضاف: «لكن، من جهة أخرى، يمكننا أن نلاحظ التحسّن الكبير الذي طال الوضع الأمني الداخلي، وهذا يشكّل الركيزة الأساسية لدعم الاستثمارات الخاصة

ونجاحها. يندرج هذا التحسّن في عوامل أخرى كثيرة، كلّها تصبّ في مصلحة تحوّل هذا الواقع إلى الأفضل.

بطبيعة الحال، كلّ تطوّر يتمّ إحرازه في هذا النطاق، يليه ارتفاع في معدل الطلب على القروض، وفي قابلية المصارف على مؤازرة القطاع الخاص. لقد ارتفع معدل عجز الموازنة في لبنان بحلول نهاية عام 2013 إلى نحو 31 في المئة (4.2 مليارات دولار) من حجم الإنفاق الحكومي، في حين قد تبلغ هذه النسبة 38 في المئة بحلول نهاية العام الجاري».

أضاف خليفة: «لقد أثبتت التجارب الاقتصادية السابقة التي مرّت على لبنان، عدم الارتباط الوثيق بين قابلية المصارف على تسليف القطاع الخاص وبين الوضع المالي للقطاع العام. إن قابلية القطاع المصرفي لإقراض القطاع الخاص تزداد كلما زاد سوء الوضع المالي للقطاع العام. هذا يدلّ على أن هناك نوعاً من علاقة التناسب العكسي بينهما؛ في الوقت الذي يتقدّم الأول،

يتراجع الثاني، والعكس صحيح. مع ذلك، تبقى مفاعيل هذه المعادلة ملائمةً فقط إلى حين يبلغ الإنهيار الاقتصادي حدّه، فيصبح مصدر تهديد لأيّ استثمار اقتصادي في السوق». أمّا في ما يتعلّق بملفّ القروض، فتشكّل حالياً المحفظة المصرفية للشركات في الاعتماد المصرفي نحو 5 في المئة من إجمالي محفظة قروض المصرف. وفي هذا الصدد لا يتوقّع خليفة حدوث نموّ كبير في قطاع معين، إلا أنه يؤمن بأن تُظهِر قطاعات السوق الاستهلاكية الصغيرة والكبيرة الحجم مرونة أكثر من السوق المتوسطة.

ثمّ أكّد خليفة التالي: «في نهاية المطاف، سيحافظ معدل الطلب على السلع الرئيسية مثل المواد الغذائية والمنتجات الطبية والاستهلاكية على ثباته، كما هي الحال بالنسبة للسلع الفاخرة، في حين قد يتراجع الطلب على السلع المتوسطة القيمة، وهذا ينطبق على السوق العقارية».

(التمّة ص 10)





# Creditbank

People you can bank on



## صار الدفع مع CB Sticker بالموبايل أكيد!

يقدم الاعتماد المصرفي، وللمرّة الأولى في لبنان، خدمة ملحق "ماستركارد" للاتصال قريب المدى؛ وسيلة دفع متطورة، آمنة وذكية. يكفي تثبيت الملحق على الهاتف الخليوي أو على أي غرض شخصي للدفع من خلاله عند نقاط البيع عبر تقنية الـ PayPass، والحصول على مزايا حصرية. بهذا الإنجاز المصرفي الجديد الممثل بـ "ملحق ماستركارد"، يبقى الاعتماد المصرفي الرائد في ابتكار الخدمات المصرفية وتطويرها.

+961 4 727 555  
www.creditbank.com

## رئيس مجلس إدارة «الاعتماد المصرفي» طارق خليفة: متفائل بمستقبل لبنان رغم الظروف الراهنة



(تتمة المنشور ص 1)

من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، صمم المصرف المركزي في بداية العام 2013 مجموعة برامج محفزة ترافقها تسهيلات للائتمان، تبلغ قيمتها 1.5 مليار دولار وبمعدل فائدة منخفض يصل إلى 1 في المئة، هذا ووضع المصرف المركزي تصوراً في العام 2014 لإضافة مبلغ 800 مليون دولار إلى برامج التمويل. في هذا الصدد يشدد خليفة على الدور الريادي الذي يقوم به المصرف المركزي لتعزيز النمو الاقتصادي. «لقد استفادت الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم من مجموعة برامج المصرف المركزي المحفزة، وستستمر في ذلك خلال العام 2014»، أعرب خليفة. «هذا وقد ساهمت هذه البرامج في تعزيز وازدياد نمو القطاعات على سبيل المثال: قطاع السكن، التعليم، الشركات المرتبطة بنشاطها بالطاقة والمشاريع البيئية. أخيراً بدأ أن نتطرق إلى أحدث حافز تم تقديمه، وهو برنامج يدعم انطلاق الشركات الجديدة».

هذا ويعتبر خليفة أن الصناعات الخفيفة والزراعية، وبخاصة المعسرة منها، قد أظهرت مرونة ممتازة، كما هو الوضع بالنسبة لرخص التجارات المحلية التي ما زالت تعمل بمرونة وتنشط في قطاع الضيافة والسياحة. بيد أن الحال ليس مماثلاً بالنسبة للخدمات الطبية والبنية التحتية المرتبطة بالقطاع العام.

كذلك كان لخليفة موقفاً أكد خلاله إيمانه باستمرارية التصدير عبر وجود أسواق جديدة. هذا ولفت خليفة إلى مدى تأثير الأزمة السورية

على قطاع السياحة الذي اعتبره الضحية الأكبر، فيما حذر من المخاطر التي قد تطرأ في حال عدم تحسن الوضع في المدى المنظور. بالإضافة إلى ما سبق ذكره، حذر خليفة من أنه في حين ستبقى المخصصات في العدى القريب تحت السيطرة، سيواصل القطاع المصرفي العمل بحذر في الوقت الذي سيواجه فيه إلى حد كبير نمو القروض حالة من الركود. هذا الواقع يؤدي

إلى ارتفاع معدل السيولة في القطاع المصرفي «مما قد يشغل تراجعاً في الربحية». بالعودة إلى الداخل اللبناني، لابد من الإشارة إلى أنه على الرغم من البطء الشديد للنمو الاقتصادي، يواصل القطاع المصرفي استقطاب الودائع ولو بوتيرة أقل من السابق. وللدلالة على ذلك، لقد بلغ في نهاية عام 2013 مجموع الودائع 130 ملياراً، ما يعادل 3 أضعاف قيمة الناتج المحلي المجمل.

وعند الحديث عن مستقبل القطاع، ختم خليفة حديثه بالقول: «في الواقع، نحن نتطلع لتحقيق نمو تدريجي في معدل الودائع في القطاع ليبلغ نحو 7 في المئة، و 10 في المئة بالنسبة للقروض. أما في الاعتماد المصرفي فإننا سوف نبذل كل جهد لتحقيق في نهاية سنة 2014 هذه المعدلات وأكثر. هذا ونتوقع تسجيل نمو في كلا الودائع والقروض ليصل إلى نحو 10 في المئة».

● من نشاطات المصرف